منهج «المنجد في اللغة العربية المعاصرة» في معالجة بنية اللفظ المقترض على مستوى اللواصق (suffixes).

أ. بلال الحباس
جامعة بومرداس-الجزائر-

ملخص:

إن اقتراض بعض اللغات من بعض ظاهرة إنسانية أقام عليها فقهاء اللغة المحدثون أدلة لا تحصى، واللغة العربية واحدة من اللغات التي تجلت فيها هذه الظاهرة بوضوح، نظرا لاتصال العرب بغيرهم من الأمم المجاورة لهم، وقد تعاملت المعاجم اللغوية مع هذه الظاهرة بتفاوت من حيث التساهل في إدراج الألفاظ المقترضة في متونها أو التشدد في قبولها أو في كيفية التعامل معها، والمنجد في اللغة العربية المعاصرة من المعاجم التي أدرجت العديد من هذه المقترضات وكان لمؤلفيه رأي وجهد واجتهاد واضح في كيفية التعامل مع الألفاظ المقترضة على المستوى االصرفي، وهذا ما حاولنا إبرازه في مقالنا هذا وبالتحديد على مستوى اللواسق، إذ تتنوع اللواصق في اللغات الأجنبية المقتبَس عنها وتتعدد، وعند محاولة نقلها إلى العربية أو تعريبها يواجه المعربون ـ خاصة في اللغة العلمية ـ مشكلات عدة رغم ما بُذل ويُبذل من جهود، فمنها ما أمكن إيجاد المكافئ العربي له ومنها ما صعب إيجاد ما يقابله فالتُجئ غالبا إلى نقله كما هو أو مع بعض التحوير، بل إن منها ما صار يقتبس لوحده دون الجذر الأجنبي ويلصق مباشرة باللفظ العربي المقابل في مجالات علمية خاصة.

1/ التعريف بالمنجد ومنهجه.

أ/ التعريف بـ «المنجد في اللغة العربية المعاصرة»:

نرى بداية أنه من المفيد في أن نعرف ولو بإيجاز بالمعجم الذي سنتناول جزءا من مادته بالدراسة كإطار نظري للبحث، لنتعرف على أهم خصائصه وعلى الهدف من تأليفه ومنهجه بصورة عامة.

لو عدنا إلى سلسلة معاجم المنجد لوجدنا أن «المنجد في اللغة العربية المعاصرة» امتداد لها، وهو ما أكدته مقدمته، لذا كان لزاما علينا التعرض لما سبقه، حيث كانت البداية مع اللغوي اللبناني الأب لويس معلوف[1]* الذي ألف سنة 1908م معجما مدرسيا متوسط الحجم أسماه «المنجد في اللغة»، وكان هدفه منه التيسير على متعلمي اللغة العربية وإضفاء طابع عصري على المعجم العربي، وإن كان أكثر اعتماده على المعاجم التراثية في إعداده.

لقي هذا «المنجد» منذ صدوره رواجا كبيرا لدى الطلبة وعموم المثقفين، فهو معجم قريب المأخذ، اعتمد الترتيب الألفبائي حسب الحرف الأول من الجذر فالثاني فالثالث، كما تميز بـ «غزارة المادة مع طرح فضول القول، والمظهر المناسب الذي ظهر به كنظرائه من المعجمات الأجنبية في الحجم والمحتوى»[2]، إضافة إلى تزويده بالصور الموضحة للمعاني التي يصعب فهمها إذ «سد هذا المعجم فراغا كبيرا في العصر الحديث لاحتوائه الرسوم والصور لتوضيح المعنى»[3]. ومع ازدياد الطلب عليه أجريت على الطبعات اللاحقة منه

1*. لويس معلوف(1876.1946م)، لويس بن نقولا معلوف اليسوعي، ولد في مدينة زحلة بلبنان، تعلم في بيروت ثم في أوربا، وهو من علماء العربية وأعلام النهضة الحديثة، حرر جريدة «البشير» زهاء ثلاثين سنة، من مؤلفاته «المنجد في اللغة». وانظر ترجمته مفصلة في هامش المعجمات والمجامع العربية، عبد المجيد الحر، ص120.

2. اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، عبد اللطيف الصوفي، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1986م، ص287.

3. المعجمات والمجامع العربية (نشأتها. أنواعها. نهجها. تطورها) ، عبد المجيد الحر، ط1، دار الفكر العربي، بيروت. لبنان، ص122.

تحسينات عدة فيما يخص الألوان والصور والجداول والخرائط، وألحق به معجم موسوعي في الأدب والعلوم، والذي بدأ إعداده في حياة لويس معلوف عام 1930م لكنه توفي قبل إنجازه «فأكمله الأب فردينان توتل بمعاونة نخبة من الأدباء والعلماء وذوي الاختصاص في العلوم والفنون جميعها مع الاعتماد على عدد من المراجع الهامة»[1].

رغم ما تميز به «المنجد» من إيجابيات منذ طبعته الأولى، وما خضع له من تحسينات مع توالي الطبعات، فهو لم يخل من بعض العيوب والنقائص، ومن بين ما أخذ عليه «وقوعه في بعض الأخطاء أثناء الشروح اللغوية»[2]، لكن أخطر ما وقع فيه يظهر في معجم الأعلام، إذ تضمن أخطاء بخصوص التاريخ الإسلامي والتراث العربي[3]، وأكثر أخطائه منقول عن المصادر الأجنبية التي اعتمدها الأب توتل[4].

مع ما في طبعات المنجد من العيوب والأخطاء التي نبه إليها اللغويون وغيرهم فصحح بعضها، يظهر لنا أن سلسلة معاجم المنجد التي سبقت «المنجد في اللغة العربية المعاصرة» أتت في سياق محاولات جادة لتحديث المعجم العربي من خلال بعث التراث المعجمي في معجم عربي يساير مستجدات القرن العشرين ويستجيب لمتطلبات القارئ العربي اللغوية منها والعلمية والثقافية.

صدرت الطبعة الأولى من «المنجد في اللغة العربية المعاصرة» سنة 2000م في لبنان عن دار المشرق، وتلتها طبعة ثانية سنة 2001م (وهي الطبعة

---

1. اللغة ومعاجمها، الصوفي، ص290-291.
2. نفسه، ص292.
3. انظر: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، محمد المنجي الصيادي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 1982م، ص274.
4. المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، 1414هـ-1994م، ص53 (بتصرف).

التي اعتمدناها في دراستنا). وهو يقع في 1573 صفحة من الحجم المتوسط تضمنت أبوابه من حرف الهمزة إلى الياء، بالإضافة إلى صفحات المقدمة والمنهج (التنبيهات) وقائمة المصادروالمراجع، كما خصصت الصفحات الأخيرة لفرائد الأدب. وتكون فريق العمل فيه من عدد من اللغويين، فكان الإشراف لـ صبحي حموي والتحرير لـ أنطوان نعمة وعصام مدور ولويس عجيل ومتري شماس، وراجعه مأمون الحموي وأنطوان غزال وريمون رفوس، وهو قاموس متوسط الحجم توجهوا به إلى عموم المثقفين.

وجه القائمون عليه عنايتهم إلى اللغة العربية المعاصرة. سنحاول توضيح المقصود بالعربية المعاصرة بعد بيان منهج قاموسنا. فركزوا في جمع مادتهم المعجمية[1]* على الألفاظ الحية المستعملة في عصرنا هذا عموما والمحدثة منها بشتى الطرق خاصة، وبذلك فقد خالفوا واضعي معاجم أخرى معاصرة كـ «المعجم الوسيط» الذي سعى فيه أصحابه إلى التوفيق بين القديم والجديد.

أما عن الهدف من وضع هذا المنجد «الحديث» فقد وضحه واضعوه بعدما بينوا دور «المنجد في اللغة» في سد حاجة الطلاب وما أجري عليه من تحسينات، إذ جاء في مقدمتهم:»فكان لابد من أن نضع، إلى جانب المنجد في اللغة والذي يبقى في خدمة الذين يهتمون بالأدب واللغة القديمين، منجدا حديثا، أسميناه المنجد في اللغة العربية المعاصرة، يضم جميع المفردات والعبارات التي يحتاج إليها مثقف القرن الحادي والعشرين، حتى المأخوذة من أصل غيرعربي»[2]، اتضح إذا أن هناك اتجاها اتخذه المنجد نحو استقصاء (كل) مفردات وعبارات اللغة المعاصرة، فتجلى عنصر الحداثة في

1* . سنشير إلى الطريقة التي تم على أساسها جمع مادة هذا المعجم فيما يلي من الصفحات.

2 . المنجد في اللغة العربية المعاصرة، لويس عجيل وآخرون، ط2، دار المشرق، التوزيع: المكتبة الشرقية، بيروت. لبنان، 2001م، المقدمة، ص، ز.

كثرة الألفاظ والمصطلحات المولدة والمحدثة، وترك الجانب التراثي من اللغة لـ «المنجد في اللغة» الذي يبرز فيه عنصر المحافظة أكثر.

يرى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أن الفضل في الاهتمام باللغة المعاصرة يعود لأصحاب المنجد الأوائل في محاولتهم إدخال بعض الكلمات المولدة والدخيلة الشائعة في الاستعمال، مع رجوعهم إلى التراث[1]، وبذلك يكون مؤلفو المنجد قد تجاوزوا محاولة سابقيهم تلك، فقد جعلوا من تحديث المعجم اللغوي العربي غايتهم الأولى، وأغفلوا في سبيلها كثيرا من الألفاظ التراثية التي لم تعد متداولة في عصرنا هذا، إذا فتلك «محاولة جد إيجابية وسيكون لها أثر عميق في نشر الثقافة المعاصرة بالعربية»[2] كما يرى اللغوي السابق وإن عاب منهجهم في الجمع، إذ وصفه بالمتساهل وهو الاكتفاء بالمسح للمعاجم المزدوجة اللغة واختيار اللفظ العربي المقابل للفظ الإنجليزي أو الفرنسي بدون مقياس علمي يعتمدون عليه في الاختيار[3]، وهذا الرأي تسنده القائمة التي سردت فيها مصادر المنجد ومراجعه، إذ اعتمد المعاجم المزدوجة (عامة ومتخصصة) بكثرة.

وما دام المعجم جهدا بشريا (فرديا كان أم جماعيا) فلا مفر له من الوقوع في بعض المآخذ وإن بلغ من الإتقان درجة عالية، وبلوغه إلى مرتبة أعلى متعلق بمدى السعي إلى تحسينه وإصلاح عيوبه بما يقدم من آراء نقدية بناءة حوله.

1 . انظر: مجلة المجمع اللغوي الجزائري: المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح، السنة 1، الجزائر، 2005، ص15.

2 . المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 . نفسه، الصفحة نفسها وما بعدها.

ب/ منهج «المنجد في اللغة العربية المعاصرة» في جمع مادته اللغوية وترتيبها:

.مصادر الألفاظ في «المنجد»(جمع المادة اللغوية):

سنعرض هنا لمسألة جمع المادة اللغوية[1]** المعروضة في متن المعجم كمداخل رئيسية وفرعية.

لقد عاد مؤلفو المنجد إلى مصادر ومراجع شتى، استقوا منها المادة اللغوية التي سجلوها فيه، وتنوعت فيه بين مصادر عربية وأخرى أجنبية.

وتم توضيح الخطوات العملية في عملية الجمع في المنجد والتي كانت على مرحلتين كما جاء في مقدمته، إذ شملت المرحلة الأولى إعداد معجمين مزدوجي اللغة هما: المنجد الفرنسي العربي (1972م) والمنجد الإنجليزي العربي (1996م): «في هذه المرحلة، وجب على فريق العمل أن يجد في لغة الضاد الحديثة جميع المفردات والعبارات ذات المعنى الحقيقي أو المجازي، التي تقابل ما ورد في المعاجم الفرنسية والإنجليزية»[2]، أما المرحلة الثانية «فكانت البحث في المعاجم العربية الحديثة عن جميع المفردات والعبارات المستعملة في أيامنا، التي ليس لها مثيل في اللغتين الفرنسية والإنجليزية»[3]، وهذا التوضيح الوارد في المقدمة يكشف لنا عن نوعية المصادر والمراجع المعتمد عليها لإنجاز هذا المنجد الحديث وبالتالي عن طبيعة المداخل التي سنجدها فيه، أضف إليه عددا من الصفحات لسرد قائمة المصادر والمراجع.

1** ..للتفصيل في طرق جمع المادة اللغوية في المعاجم انظر: صناعة المعجم الحديث، لأحمد مختار عمر، ط1، عالم الكتب، مصر، 1418هـ. 1998م، ص 75، 76. والمعجم العربي المختص (حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري)، لإبراهيم بن مراد، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت. لبنان، 1993م، ص69 وما بعدها.

2. المنجد، المقدمة، ص، ز.

3. نفسه، الصفحة نفسها.

تنوعت هذه المصادر بين عربية وأجنبية، ولا نجد من بين كل ما رجع إليه القائمون على إعداد المنجد إلا مرجعا تراثيا واحدا وهو لسان العرب لابن منظور، أما بقية المراجع فكلها حديثة، من بينها تسعة مصادرومراجع عربية، وأربعة مصادر أو مراجع أجنبية، تنوعت بين معاجم (أحادية اللغة وثنائية وحتى ثلاثية اللغة)، ومجلات (مقالات)، وموسوعات، لكن الصفة الغالبة عليها هي صفة المعاجم، والمعاجم المتخصصة منها على وجه الخصوص.

هذه النزعة الحداثية للمعجم، يفسرها هدفه الذي تحدد منذ البداية، فقد جاء في مقدمته في معرض الحديث عن التطور الحضاري الكبير الذي يشهده العالم اليوم وأثره في الوطن العربي، «أنه كان لا بد من أن نضع، إلى جانب المنجد في اللغة الذي يبقى في خدمة الذين يهتمون بالأدب واللغة القديمين، منجدا حديثا، أسميناه (المنجد في اللغة العربية المعاصرة)، يضم جميع المفردات والعبارات التي يحتاج إليها مثقف القرن الحادي والعشرين، حتى المأخوذة من أصل غير عربي»[1]، والعبارة الأخيرة تبين موقف «المنجد» من الألفاظ الأجنبية، وتكشف ـ مبدئيا ـ عن عدم تحفظه إزاءها، ولعلنا نجد تعليل كثرتها في اعتماده على المعجمين المزدوجي اللغة اللذين سبقاه وهما (المنجد الفرنسي العربي والمنجد الإنجليزي العربي)، إضافة إلى كثرة المعاجم المتخصصة (العربية والأجنبية) التي عاد إليها.

• ترتيب المداخل المعجمية في «المنجد»:

سنتناول منهج «المنجد» في ترتيبه العام لمداخله، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا سنخص ترتيب الألفاظ المقتبسة فيه بالحديث أكثر من غيرها من الألفاظ لأنها تمثل صلب دراستنا.

تتفاوت المعاجم في عدد مداخلها وشمولها، وتختلف في نوعيتها إلى غير ذلك من الفوارق العديدة، فنجد منها الكبيرة والمتوسطة والوجيزة، والعامة والمتخصصة، والتاريخية...ورغم هذا التفاوت والاختلاف، فإن هناك أمرا

1. نفسه، الصفحة نفسها.

ينبغي أن يتوافر للمعجم وإلا فقد قيمته وأهم ما يميزه عن أنواع الكتب الأخرى ألا وهو الترتيب كيفما كان، فلا بد أن يقوم كل معجم على طريقة واضحة من طرق الترتيب، يتبعها في كل أبوابه حتى يسهل على مستعمله الوصول إلى الكلمة المطلوبة وشرحها.

عرف الفكر العربي منذ تأليف كتاب العين للخليل بن أحمد طرقا محددة في الترتيب المعجمي[1]* تتفاوت في السهولة والصعوبة، وتتمثل في نمطين أساسيين، يقوم الأول منها على الجانب اللفظي من المدخل وتندرج تحته أنماط فرعية، والثاني على الموضوع أو المعنى بذكر الألفاظ التي ترتبط بعلاقة دلالية، وقاموسنا المدروس يندرج تحت النمط الأول.

ما يعنينا هنا هو التعريف بمنهج «المنجد» في ترتيب مواده، فعدنا إلى مقدمته ونظرنا في متنه فوجدناه قد اعتمد منهجا متقاربا جدا مع منهج (المنجد في اللغة)، فقد رتبت الكلمات فيه بحسب الجذور، أي بتجريد الكلمة من الزوائد متبعا النظام الألفبائي العادي، ووزعت مواده اللغوية ـ بعد إرجاعها إلى أصولها ـ على أبواب ابتداء بالهمزة وانتهاء بالياء، ولا يُكتفى في هذا الترتيب ـ الذي كثر متبعوه من واضعي المعاجم الحديثة والمعاصرة ـ بمراعاة الحرف الأول من الجذر، بل يتعداه إلى الحرف الثاني فالثالث... ونشير إلى أن المضاعف الثلاثي يرجع إلى أصله في قاموسنا والمضاعف الرباعي جاء في ترتيبه الألفبائي العادي كما هو موضح في الصفحة «ط» منه.

هذا عن ترتيب المواد في القاموس، أما عن الترتيب الداخلي أي ترتيب المشتقات في المادة الواحدة فهو يقوم على منهج مضبوط إلى حد ما، إذ يبدأ

1* . للتعرف على طرق الترتيب في المعاجم، طالع الدراسات المعجمية الحديثة، انظر مثلا: المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 154.160، والألفاظ المحدثة، ص147.148. والمجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، وفاء كامل فايد، عالم الكتب، 2004، ج1، ص17.

في ترتيب عناصر المدخل الرئيسي غالبا بتقديم الفعل اللازم متبوعا بمصادره ومشتقاته، ثم الفعل المزيد ومصادره ومشتقاته، لكن الابتداء بالفعل لا يطرد دائما.

في رأينا، هذا الترتيب هو الأوفق والأنسب لسهولته ووضوحه من جهة، ولاحترامه لخصائص اللغة العربية المبنية أساسا على الاشتقاق من جهة أخرى، فهو يسمح بإظهار الروابط الاشتقاقية بين كلماتها.

هذا عن الترتيب العام، أما اللفظ المقتبس فله خصوصيته المتعلقة بأصله ومادته، فانقطاع الصلة بين (اللفظ) المقتبس والجذر العربي يطرح إشكالا في مسألة الترتيب.

ينطبق المنهج العام لترتيب المداخل في قاموسنا على الألفاظ المقتبسة، وكذلك الترتيب الداخلي للمشتقات المقتبسة. كلما وجدت. وكما بينا سابقا فهو يقوم على أساس الجذر المعجمي لكون العربية لغة اشتقاقية يشكل فيها الجذر نواتها وأساس نظامها، ذلك أن «مجموعة من الألفاظ تظل مرتبطة شكليا بجذر معين في أصوله الثلاثة، أو الأربعة، وتظل دائرة في ذلك المعنى الأصلي الذي خصصته اللغة لهذا الجذر ليرتبط بالدلالة عليه»[1].

رتب «المنجد» مداخله المقتبسة (معربة ودخيلة، أصولا ومشتقات) وفق خطته العامة. مع بعض الخصوصية. أي بحسب الترتيب الألفبائي العادي، فيرد المقتبس. غالبا. في مكانه المتوقع من المعجم مع ذكر مصدره (لغته الأصلية) كلما أمكن ذلك.

حاولنا تتبع الطريقة التي دخلت بها المقتبسات قاموسنا فوجدنا أن منها ما دخل بنفسه كمدخل رئيسي، سواء كان له وزن مشابه للأوزان العربية أم لا وسواء اشتق منه أم لا، مثل: صلصة، لامة،... ومنه ما دخل تحت جذر ثلاثي أو رباعي (يؤخذ منه فعل في الغالب)، والجذر الرباعي أكثر اطرادا، مثل: مَتر، بَوْدَر، بنزن، نترج، لامرك(لا مركية)... وأحيانا تكون مادته خماسية أو

1. الألفاظ المحدثة، ص149.

سداسية أو أكثر وتخالف الأوزان العربية في أغلبها مثل: تومين، تورمالين... ومنه ما دخل تحت جذر عربي لمشابهة أصوله لجذر عربي أصيل، فاندرج ضمن مداخل عربية فرعية وكأنه من مادتها، حتى أن منه ما فصل بين ألفاظ عربية من أصل واحد ولها روابط دلالية مثل: كوك، وكوكائين، ونزا، نزوة، نازية، وجوافة في جوف، سترات في ستر...

إذا كان الأمر عاديا تماما ومقبولا بالنسبة للحالة الأولى، والثانية لا تثير إشكالا كبيرا، فإن الثالثة تجعلنا نطرح سؤالا: هل يصح أن يقحم اللفظ المقتبس الذي يكون قريب الشبه بأصل عربي ضمن مداخله الأصلية، حتى إن عجمته تكاد تخفى كليا على المطالع للمعجم؟

بحثنا في آراء اللغويين حول هذه المسألة لنقف على آرائهم في أصل اللفظ المقتبس وتعاملهم معه، وجدنا أن من علامات عجمة اللفظ ألا يكون له جذر عربي بمعناه «والمتوقع ألا تجري الكلمة المقترضة في كل الأحوال مجرى الكلمة العربية الأصل من حيث التصريف والاشتقاق وما ينبني عليه من اعتبار الأصلي والزائد»[1]، وقد واجه القدماء صعوبة تأصيل كثير من المقتبسات (من حيث مادتها الأصلية أو جذرها) واختلفوا فيه، فظهر أكثر ذلك في معاجم اللغة التي اضطر أصحابها إلى تحديد مواضع الألفاظ الأعجمية كل حسب اجتهاده، ومنها لسان العرب الذي أورد ألفاظا أعجمية تحت مادة عربية مثل: «جود: (...) الجودياء، بالنبطية أو الفارسية: الكساء، (...) جوز: (...) والجَوْزة: ضرب من العنب ليس بكبير، ولكنه يَصْفَرُّ جدًّا إذا أَيْنَع. والجَوْز: الذي يؤكل، فارسي معرب»[2] واليوم يواجه واضعو المعاجم مشكلة تحديد جذر اللفظ المقتبس والمادة اللغوية التي يحسن وضعه تحتها خاصة مع الاختلاف الكبير للنظام الصرفي للعربية وأنظمة اللغات المقتبس منها.

1. التعريب في القديم والحديث، محمد حسن عبد العزيز، ص52.

2. لسان العرب المحيط، ابن منظور، قدم له عبد الله العلايلي، دار الجيل. بيروت، دار لسان العرب. بيروت، 1408هـ. 1988م، مج1، (مادتا: جود وجوز).

نجد بعضهم . منذ القديم . من يدعي بأن لبعض المقتبسات جذورا عربية أو يصطنعون جذورا وهمية للمقتبسات بغية تسهيل البحث عنها في المعاجم، حتى وإن كان في ذلك نوع من التعسف لأن حروف الكلمة الأعجمية كلها أصلية . إذا ما حذفت منها الزوائد طبعا . فالقدماء كانوا أحيانا . كما يقول أحد الدارسين . ينسبون «بعضها إلى جذور عربية فقالوا: إن استبرق من (برق) وإن أرجوان من (رجو) أو (أرج)، أو افترضوا جذورا وهمية من لفظها فوضعوا باذنجان مثلا في (بذنج)، وبهرامج في (بهرمج)، وقد أثبتنا ما في ذلك من إجحاف للكلمة الأعجمية، لأن حروفها كلها أصلية، ولأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض كما يقول ابن السراج»[1]. إذا كان هذا ما قيل في المقترضات القديمة حيث كانت اللغة العربية تأخذها من لغات قريبة من نظامها غالبا، فما بالنا اليوم وقد صارت تنهل من لغات عديدة وبعيدة كل البعد عن نظامها. وعلى ذلك فما ينبغي هو وضع الكلمات الدخيلة (المقترضة عموما) في مكانها حسب ترتيب حروفها مهما كان عددها، ذلك أنها لا تخضع لنظام اللغة العربية[2]، وبناء على هذا الرأي فالأفضل ألا تلتمس للمقتبسات جذورا من أصولها، ناهيك عن وضعها بين مشتقات جذر عربي أصيل يوهم المطلع (غير المتمكن) أنها ترجع إليه وإن شابهته في أصواتها وترتيب أصولها، ولعله الأقرب إلى منطق اللغة، ولكن يظهر من فعل بعض أصحاب المعاجم أن إدماج اللفظ المقترض في النظام العربي يقتضي معاملته كما يعامل اللفظ العربي الأصيل، زد على ذلك أن من الكلمات العربية . وإن قلت . ما لا يظهر رجوعها إلى جذر واحد من جهة الصلة الدلالية بينها، فلا ترتبط ببعضها بعضا إلا في صورتها اللفظية، والشكل وحده لا يكفي في هذه الحالة لاعتبارها من أسرة لغوية واحدة، ولعل

1 . المرجع نفسه، ص157.

2 . الدخيل في المعجم الوسيط (دراسة وصفية نقدية)، مذكرة ماجستير فهيمة قالون، إشراف: أحمد شامية، جامعة الجزائر، 2003 /2004، ص74(بتصرف).

ما جعل الصلة الدلالية واهية أو منقطعة في أكثر الأحيان، هو عامل الزمن وتطور دلالات الألفاظ، أو انتقال المعنى (المجازوغيره)، فهل ترى دلالة تجمع بين لفظ: ضرب والحيوان المعروف ضربان، أو بين التخمة وتُخْم الذي يعني الحد الفاصل بين بلدين أو أرضين، إذا فوجود لفظ مقتبس كمدخل فرعي ضمن مداخل عربية (جذرواحد) إن تشابهت الأصوات، لا يعني تداخله مع مشتقات هذا الجذرولا يتناقض مع قول الخفاجي:»ولا يصح الاشتقاق فيه (الأعجمي) لأنه لا يدعى أخذه من مادة الكلام العربي وهو كادعاء أن الطير ولدت الحوت»[1].

في ختام حديثنا عن طريقة ترتيب المادة اللغوية في المنجد، نرى أنه بإمكاننا القول عموما أنه قد خطا خطوة إيجابية في ضبط نظامه من حيث الترتيب العام لمداخله والترتيب الداخلي لعناصر المادة الواحدة، وإن شابته بعض النقائص.

ج/ طبيعة مداخل «المنجد في اللغة العربية المعاصرة»:

يمكن تقسيم المداخل المعجمية من حيث مدلولها إلى: كلمات عادية وألفاظ حضارية ومصطلحات علمية ومداخل موسوعية، كما وجدنا من قسم المداخل المعجمية من حيث الصنف إلى صنفين أساسيين هما: ألفاظ عامة (التي تنقسم بدورها إلى قسمين: ألفاظ لغوية عامة ومصطلحات خاصة) وألفاظ خاصة (الأعلام أو المداخل الموسوعية)[2]. سنحاول بصفة عامة أن نتبين طبيعة مداخل المنجد وفقا للتقسيم الأول الذي ارتأيناه فيما يلي:

1. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، قدم له وصححه ووثق نصوصه وشرح غريبه محمد كشاش، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1418هـ ـ 1998م، المقدمة، ص33.

2. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ـ دراسة ـ، حلام الجيلالي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ص85.

- كلمات عادية أو مصطلحات خاصة: إن انتماء المادة المعجمية إلى اللغة العامة أو إلى فروع معينة من العلم هو ما يحدد لنا نوع المعجم، أهو عام أم متخصص، فالمعجم اللغوي العام.كما هو معروف.هو الذي يتناول المفردات اللغوية العامة، أي العادية بالشرح، وهو يخالف المعجم المتخصص الذي يقتصر على اللغة المتخصصة التي تنتمي إلى علم من العلوم أو فن من الفنون، فيفرد صفحاته لشرح المصطلحات العلمية كمصطلحات الطب والكيمياء وعلوم التربية...وغيرها. لكن الفصل بين الكلمات العادية والمصطلحات لا يصح دائما، فمن الألفاظ ما تتجاذبها اللغة العامة ومجال علمي محدد معا، ولعل أنسب تسمية لهذا النوع من الألفاظ هي الألفاظ الحضارية.

إن نظرة فاحصة في طبيعة مداخل قاموسنا تثير لدينا حيرة عند تصنيفه، فنجده من جهة معجما عاما يهتم بالكلمات العادية التي تدرج في استعمالات الإنسان العربي المعاصر، ومن جهة أخرى ماذا يمكننا أن نقول بإزاء الكم الكبير من المصطلحات العلمية والتقنية التي حواها بين دفتيه؟ لكن لو نظرنا في هذه المصطلحات وأردنا تصنيفها لوجدناها منتمية إلى مجالات علمية وتقنية وفنية شتى، فلا يمكن معها استخلاص معجم خاص بفرع علمي واحد أو فرعين، وهو ما يخالف طبيعة المعاجم المتخصصة، ولعله يمكننا القول بأنه تراوح بين تطبيق فكرة المعجم اللغوي والمعاجم المتخصصة.

نرى أنه يجدر بنا القول هنا أن المنجد معجم لغوي عام لما حواه من كلمات عادية وألفاظ تناسب الحضارة الحديثة ومنجزاتها المادية، وما كثرة المصطلحات فيه إلا دليل على ميله إلى تجسيد روح العصر التي ميزها تطور العلوم والتقنيات ومداخلتها لحياة الإنسان العامة حتى يكون معجما حديثا بالفعل.

- **المداخل الموسوعية:** إن إدخال مواد موسوعية[1]** ضمن المواد اللغوية في المعجم اللغوي من شأنه أن يطرح إشكالا يواجهه المعجميون، إذ تباينت المواقف حوله بين داع إلى استبعاد المداخل الموسوعية ومؤيد لإدخالها[2]، ولا يتسع المقام هنا لاستعراضها، وحسب ما نرى فإنه ليس من طبيعة المعجم اللغوي أن يشرح مداخل موسوعية يتضخم بكثرتها، ذلك أن «ثمة معجمات أخرى تطرح المواد الموسوعية جانبا تاركة هذا الجانب لعمل مرجعي آخر وهو الموسوعة»[3]، وإن مالت بعض المعاجم العربية الحديثة كـ «المعجم الأساسي» إلى إدراج عدد منها لخصوصيته (فهو موجه لغير الناطقين بالعربية)، ومنها ما يصح إطلاق صفة معجم موسوعي عليه. ولعل درجة الاهتمام بإدراج المداخل الموسوعية في المعجم اللغوي، ترجع إلى حجمه ونوعه وكذا الهدف المتوخى منه.

حسب الموقف العام، هناك توجه لإدخال ما له صلة وثيقة بالمواد اللغوية والابتعاد عما لا يجنى منه إلا قليل فائدة بالقياس إلى توجهات المعجم وأهدافه كالحوادث التاريخية والمواقع الجغرافية وأعلام الأشخاص...فهي «في الأصل ليست من كلمات اللغة لأنها ليس لها معنى (un sens) بل لها مرجع (un référent)»[4]، ومع ذلك يمكن للمدخل الموسوعي أن يدخل متن اللغة عندما يصير اسما مشتركا عاما (un nom commun)، ومثاله اسم العلم

1** .والمقصود بها: الأعلام...أسماء شخصيات، قارات، بلدان، أنهاروغيرها...

2 . طالع هذه المواقف في كتاب: التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة والعربية الحديثة، صافية زفنكي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2007م، ص185 . 187.

3 . البحث اللغوي، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص51.

4 . Introduction à la lexicologie (sémantique et morphologie), Alise Le...mann et Françoise Martin-Berthef, NAT université lettres sup, edition Nathan/HER, 2000, Paris. P5 .

دون جوان[1]* (Don Juan) وغيره، فتصير له مجازا دلالة على طبقة أو فئة في المجتمع، وكذلك عند تسمية المنتجات بأسماء أصحابها فالاستعمال يجعل العلم اسما عاما كغيره من الأسماء[2].

و «المنجد في اللغة العربية المعاصرة» كما يتضح لمطالعه، أهمل المداخل الموسوعية إلا ما كان له استعمال لغوي عام، مثل: لفظ دون كيشوت، أو تخصص مدلوله في أحد فروع العلوم مثل: لنفاكوخ (مصل السل الذي اكتشفه العالم الألماني كوخ). هذا إضافة إلى المشتقات التي ترجع إلى أسماء الأمكنة على وجه الخصوص، إذ تدخل الأعلام المعجم اللغوي من خلال مشتقاتها، والتي تتعلق بأسماء الأماكن (فرنسي . Français»، باريسي . Parisien...)[3]، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا في المنجد من مثل: مندلية ومكيافلية...

إن قلة عناية «المنجد» بالمداخل الموسوعية تتفق والغرض من إعداده، فلم يورد إلا ما دعت ضرورات العصر إلى إدخاله، فهو ليس معجما موسوعيا كما يطلق اللغويون المحدثون على المعجمات التي تهتم بها ككثير من معاجمنا التراثية، وأشهرها في ذلك لسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزآبادي الذي حوى عددا كبيرا منها دون التمييز بين ما تدعو إليه الحاجة اللغوية وما كان مجرد استطرادات أو شرح ومعلومات إضافية كان الأفضل أن تذكر في كتب خاصة بها مثلما فعل ياقوت الحمودي عندما ألف معجمي «الأعلام والبلدان».

د/ ملاحظات أخرى حول منهج «المنجد»:

سنقف هنا على أهم السمات المميزة «للمنجد في اللغة العربية المعاصرة»

1* . ومثل دون كيشوت: رجل، على غرار دون كيشوت، بطل...المنجد، ص500.

2. Introduction à la lexicologie (sémantique et morphologie), Alise Lehmann et Françoise Martin-Berthef, NAT université lettres sup, edition Nathan/HER, 2000, Paris. P5 .

3. IDEM, même page.

والتي بدت لنا من خلال مطالعتنا لمحتواه مرات عديدة، وسنحاول أن نستخلص أهم خصائصه، في عرضه لمادته اللغوية وشرحها من خلال الملاحظات التي تأتت لنا حوله، وهي كالتالي:

- يمتاز «المنجد» ـ إلى جانب كثير من المعاجم الحديثة والمعاصرة خاصة ـ باستعمال عدد من الرموز المفيدة، فقد استخدم بعض العلامات المساعدة على التنظيم والشرح منها: الاصطلاحات التي تختصر مجال الاستعمال في المدخل، أو تبين خاصيته الصرفية مثلا:

في العلوم: (أح) : علم الأحياء.

في اللغة: (ج) : الجمع.

ومنها وضع دائرة سوداء كبيرة في بداية المدخل الرئيسي، ودوائر سوداء صغيرة عند كل مدخل من المداخل الفرعية التي يجمعها جذرواحد، وقامت علامة (ا!) مقام الكلمة المشروحة وأغنت بذلك عن تكرارها، وكذا وضع التعبيرات السياقية بين مزدوجتين حتى يظهر استقلالها عن الشرح.

- أكثر «المنجد» من السياقات الشارحة لدلالات الكلمة الواحدة والأمثلة أو الشواهد الحرة على استعمالات الكلمة، وقد نص في مقدمته على أهميتها بقوله:»هناك مسألة الأمثلة، إذ لا يخفى علينا أن الاكتفاء بشرح الكلمة أو العبارة لا يفيد إلا قليلا، وأن إضافة مَثل أو أكثر يساعد كثيرا على فهم المعنى، وهذا ما حققناه بغزارة في المنجد في اللغة العربية المعاصرة»[1]. ومما يسترعي الانتباه بخصوص شواهده أنه لم يعتمد الشواهد المقيدة، كالأبيات الشعرية مثلما هو معمول به في معظم المعاجم اللغوية المتوسطة الحجم والكبيرة.

- لم يكتف المنجد بتوضيح دلالات الكلمة أو استعمالاتها من خلال إيراد الأمثلة والسياقات التعبيرية الشارحة، بل قدم صورا مساعدة في شرح بعض الكلمات التي تحتاج إلى ذلك، وقد وضعت تلك الصور في مجموعات ترتبط فيما بينها بعلاقة أو رابط كالجنس والنوع، وأحيانا يكون الحرف الأول

1. المنجد، المقدمة، ص: ز.ح.

من الجذر هو ما يجمع بينها، وتظهر في صفحة واحدة من القاموس، مثل: حيوانات المناطق الجليدية[1]، أو الطيور[2]، أو الثمار[3]، ويوضح كل عنصر من عناصر الصورة بإعطائه رقما يكتب في أسفل الصفحة مع اسمه، أو بوضع اسمه بجانبه.

- كثرت المشتقات المسجلة ضمن مداخله الرئيسية بصورة لافتة للانتباه، منها: اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الآلة.... وكذا الصيغ التي شاع استخدامها في اللغة المعاصرة كالاسم المنسوب والمصدر الصناعي وغيره، وهو ما لم يتوفر. فيما نعلم. لمعجم لغوي حديث قبله.

- من خصائص «المنجد» أيضا أنه لم يهمل شكل مداخله، إذ نجده في الغالب يضبطها بالشكل بحيث يمتنع معه اللبس والغلط خاصة منها ما لا يتميز إلا بالحركات، من ذلك التمييز بين أَنْطُولُوجيا (مجموعة من مختارات شعرية أو نثرية أو موسيقية) وأُنْطُولُوجيا (قسم من الفلسفة مرادف لعلم ما بعد الطبيعة، يَبْحث في طبيعة الوُجود الأَولية، علم الوُجود، علم الكائن) بالفتحة والضمة على أولهما على الترتيب.

هـ/ كلمة في عبارة «اللغة العربية المعاصرة»:

يجدر بنا التعريف بـ «عبارة اللغة العربية المعاصرة» وشرح مقصودها، هذه العبارة التي اختيرت لتكون جزءا من عنوان قاموسنا المدروس.

توصف العربية المستعملة في عصرنا هذا بـ «اللغة العربية المعاصرة»، كما تنعت بـ «بالعربية الحديثة»، وهاتان التسميتان كثيرا ما تردان في سياق الحديث عما عرض للغة العربية من تطور مرتبط بالتطور الحضاري الذي لا محالة أثر فيها «وإذا عدنا إلى عربيتنا الحديثة وجدناها تزخر بمئات الألفاظ

1. المنجد، بين ص 604 و 605.
2. نفسه، ص1020. 1021.
3. نفسه، ص 1052، 1053.

الجديدة المولدة والمعربة وقد أخذت طريقها إلى الاستعمال...»[1]، كما وردت في المنجد عبارة لغة الضاد الحديثة[2].

ومن التسميات الأخرى التي تشير إلى المدلول نفسه، تسمية اللغة العربية المشتركة المعاصرة، والفصحى المعاصرة، واللغة العربية المشتركة[3]، وفصحى العصر، فاللغة العربية المعاصرة «هي فصحى العصر الذي نعيش فيه»[4]، إن في الإشارة إليها بـ «الفصحى» تأكيدا على أنها لم تخرج . في عمومها . عن الخصائص اللغوية لما هو معروف في الكتب التراثية إلا فيما أملته ضرورات الحياة المعاصرة ودواعي التغيير، خاصة فيما يتعلق بالمستوى الدلالي أو مستوى المفردات.

إن وسم اللغة العربية بالحديثة أو المعاصرة يستلزم أن تكون هناك لغة عربية قديمة أو كلاسيكية في مقابلها، وهو ما ذهب إليه أحد الباحثين، فقسم العربية الفصحى إلى مستويين هما: لغة عربية فصيحة كلاسيكية، ولغة عربية فصيحة حديثة[5]، ويمكننا توضيح العلاقة بينهما من خلال التعريف الآتي:»العربية الحديثة: هي صيغة مستحدثة من العربية القديمة لتستوعب مباني (مبان) ومعاني (معان) معاصرة»[6]، ولم نجد قولا أدل على العلاقة التي

1 . التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، ط3، دار الأندلس، بيروت . لبنان، 1983، ص76.

2 . المنجد في اللغة العربية المعاصرة، المقدمة، ص . ز.

3 . الألفاظ المحدثة، ص32.

4 . العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، عباس السوسوة، دار غريب، القاهرة، 2002م، ص14.

5. L›emprunt en arabe moderne , Taieb. Beccouche, academie Tunisienne des sciences des lettres et des arts, université Tunis (les éditions du nord), 1994, p.39.

6 . اللسانيات، مجلة في علوم اللسان وتكنولوجياته: الاختلافات اللغوية في العربية الحديثة، استقراء من خلال مدونة، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، ع11، ص81، الجزائر 2006.

تربط بين اللغة العربية الفصحى المعاصرة والفصحى القديمة من تشبيهها بعلاقة الابن بأبيه كما جاء في تعبير أحد الباحثين عندما قال: «وصلة العربية المعاصرة بالفصحى المثالية كصلة الابن بأبيه، يحمل الابن صفات وراثية وثقافية عن الأب، ويختلف عنه في أنه يعيش في زمن غير زمن أبيه، واختلاف الزمن يحمل في طياته اختلافا في الرؤية والتفكير وفي أمور الثقافة جميعا»[1]، ويعتقد أن التحديد التاريخي تسمية اللغة العربية المعاصرة يرتبط ببداية القرن العشرين[2]، الذي شهد فيه المجتمع العربي نقلة حضارية كان لا بد أن تظهر آثارها في لغته كما قلنا سابقا.

من أبرز سمات العربية المعاصرة أنها مكتوبة ومقروءة بالدرجة الأولى «فهي السجل المكتوب لثقافة العصر»[3] وإن كانت لا تخلو من بعض التجليات الشفوية والمرتجلة، وكثيرا ما تقترن بالصحافة، أما العربية في شكلها المنطوق، فهي مزيج من العربية الفصيحة والملحونة ولهجات أخرى[4]، وما يهمنا منها هو الشكل المنطوق باعتبار مدونتنا مستخرجة من معجم لغوي.

ومما يميزها أيضا أنها لغة التعليم في المدارس ومعاهد الأدب والعلوم الإنسانية دون العلمية منها إلا فيما ندر في الأقطار العربية، التي تتحد في أنها «تتخذ من العربية الفصيحة أداة للعلم والعمل وهي بهذا تؤلف وحدة طبيعية اجتماعية حضارية»[5]، ولا نعني بذلك أنها لا تختلف فيما بينها خاصة في المستوى المعجمي من بلد عربي لآخر، ولكنها اللغة التي تجمع بين الناطقين بها في مختلف أنحاء الوطن العربي الكبير، لذا تسمى اللغة العربية المشتركة.

1. العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، عباس السوسوة، ص14.
2. الألفاظ المحدثة، ص33.
3. العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، ص14.
4. مجلة اللسانيات: الاختلافات اللغوية في العربية الحديثة (استقراء من خلال دراسة مدونة)، أحمد عبد العلي، ع11، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، 2006م، ص81.
5. التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، ص5.

ويظهر من التفاوت الكبير في الأداء لدى متعلميها ومستعمليها وقلة ممن يتقنها بحق في عصرنا هذا، أنها تعاني من قصور على المستوى المكتوب بله المنطوق ولا تحتل المكانة اللائقة بها بين أبنائها.

نخلص في الأخير إلى القول بأن التحديدات السابقة تعني أن اللغة العربية المعاصرة تشمل من حيث المستوى المعجمي الألفاظ المستعملة في العصر الحديث، سواء منها ما استعمل قديما واستمر إلى اليوم وما طرأ عليها في عصرنا هذا وهو ما اعتبر مولدا أو محدثا إن من حيث اللفظ و الدلالة أو الدلالة فقط.

2/ معالجة بنية اللفظ المقترض في «المنجد» على مستوى اللواصق (suffixes):

تتنوع اللواصق في اللغات الأجنبية المقتبَس عنها وتتعدد، وعند محاولة نقلها إلى العربية أو تعريبها يواجه المعربون ـ خاصة في اللغة العلمية ـ مشكلات عدة رغم ما بُذل ويُبذل من جهود، فمنها ما أمكن إيجاد المكافئ العربي له ومنها ما صعب إيجاد ما يقابله فالتُجئ غالبا إلى نقله كما هو أو مع بعض التحوير، بل إن منها ما صار يقتبس لوحده دون الجذر الأجنبي ويلصق مباشرة باللفظ العربي المقابل في مجالات علمية خاصة كالكيمياء...

سنسعى إلى بحث قضية اللواصق مع التركيز على أهم ما اشتملت عليه مدونتنا منها لأهميتها على المستوى الصرفي الذي يُعد من أهم مستويات النظام اللغوي التي تتضح فيها آليات اقتراض اللفظ أو تعريبه، وذلك انطلاقا من اللغة الفرنسية، فأغلب اللواصق مستعملة في الفرنسية ـ وإن كانت من أصول يونانية ولاتينية غالبا ـ أو مرت إلى العربية عبر الوسيط الفرنسي، وسنركز على اللواحق منها لأن بقية اللواصق غالبا ما تظهر في بنية اللفظ المقتبس وكأنها جزء مكوِّن له فلا ينالها تغيير عند الاقتباس إلا نادرا، وبالتالي فهي لا تطرح إشكالا كبيرا في مقابل اللواحق خاصة عندما يتعلق الأمر بألفاظ اللغة العامة لا مصطلحات العلوم.

ورد من السوابق في عينتنا عدد قليل، وهي ـ مثلما أسلفنا الذكر ـ تُنقل كما هي في العادة، ومنها (Tri) في المقتبس تريلوبيت (Trilobites) التي شرحت بثلاثيات الفلق(ح) كمرادف لها، فقد اقتُبست هذه السابقة مع إمكانية ترجمتها بكلمة (ثلاثي)، وكذلك في طريرم (Trirème) المشروحة بثلاثي المقاذيف. ووجدنا أيضا السابقة (micro) التي اقتبست مع عدد من الجذور الأجنبية كـ: مكرو أوم (microhm) ومكروفون (microphone) ومكرومتر (micromètre) حتى إنها أُلصقت بكلمة عربية في المركب الممزوج مكروثانية، ومن السوابق أيضا وردت (mono) التي تترجَم في الاستعمالات العلمية بـ «أحادي» غالبا، وفي مدونتنا مقتبسة كما هي مع الجذر الأجنبي في «مونولوج»..

اقتباس اللاحقة «age»:

تستعمل هذه اللاحقة في صياغة المصادر، لم نجدها كثيرا في مدونتنا، إذ هناك حالة وحيدة ضمن الجرد أين احتُفظ بها إلى جانب الجذر الأجنبي وهي ماكياج (maquillage)، وقد قوبلت في لفظة فولطية (voltage) مثلما نرى بلاحقة المصدر الصناعي، والملاحظ أنه توجد إمكانية لاستثمار وزن المصدر الرباعي «فعللة» كبديل عنها، وذلك مثل: فرملة (freinage) كما ورد في «المنجد».

اقتباس اللاحقة «eur» و «euse»:

وردت هاتان اللاحقتان في الأمثلة المستخرجة من «المنجد» وكأنها جزء أساسي إلى جانب الجذر إذ لا يوجد في العربية لاحقة تكافئها، لكن تبقى هناك إمكانية لمقابلتها مع الجذر بلفظ عربي تستغل فيه دلالة الوزن، ومما ورد في عينتنا من المقتبسات المشتملة عليها: تراكتور (tracteur) الذي شرح بمرادفه العربي «جرّار» على وزن «فعّال» وهو هنا وزن اسم الآلة، وكذلك ترمستور (thermisteur/ thermistor) الذي يقابَل في العربية بصيغة اسم للفاعل «مقاوِم» مثلما جاء في «المنجد». أضف إلى ذلك مترواليوز (mitrail-leuse) التي قوبلت بـ رشَّاش وهو اسم آلة مثل جرّار. ووردت أيضا «غازوزة»

بزيادة تاء التأنيث على اللاحقة «euse»، ونتساءل هنا ما دام أن هناك من الأوزان العربية ما يدل دلالة كافية على المقصود ويؤدي الغرض فلم اللجوء إلى الاقتباس في مثل الحالات السابقة؟

وقد قوبلت اللاحقة «eur» في اسمين آخرين بالوزن العربي من خلال استثمار وزن «فعّال» الدال على الحرفة لصياغة اللفظ الأجنبي هذه المرة، فعُبّر عن (métreur) بالصيغة العربية المشتقة «متّار» وكذلك (malteur) بملّات أيضا.

اقتباس اللاحقة «at»:

أمكن مقابلتها بعلامة المصدر الصناعي لتأدية معنى مجرد وذلك في لفظة مركيزيّة (marquisat)، كما احتُفظ بها في نوغا (nougat) من خلال مد حركة الفتحة، وقوبلت أيضا بتاء التأنيث في المقتبس نفسه «نوغة» (صورتان إملائيتان لهذا المقتبس)، وما يلاحظ على هذه الأسماء كونها مذكرة في الأجنبية وأُنّثت عند اقتباسها.

اقتباس اللاحقة «ation»:

لا تقتبس أبدا كما هي وإنما تقابل بالصيغة المناسبة لها عندما يسهل الاشتقاق من الأصل الأجنبي لدلالتها على المصدر، فيتقولب هذا الأصل ممن صيغة مصدر الفعل الرباعي «فَعللة» مثلما ورد في المدونة: تندلة (tyn-dallisation)، تيلرة (taylorisation)، ونترجة (nitrification)...

اقتباس اللاحقة «ier»:

كثيرا ما تستعمل هذه اللاحقة في الفرنسية لتسمية الشجر والنبات وقد قوبلت في العربية بتاء التأنيث غالبا كما يظهر من أمثلة «المنجد» الآتية: جاكية (jaquier)، جوافة (goyavier) وزامية (zamier) أو بألف مد مثل: جاكا (jaquier)، مغنوليا (magnolier)، منغا (manguier).

اقتباس اللواحق «logie» و «graphie» و «ique» الخاصة بتسميات العلوم:

تنقل اللاحقة «logie» كما هي في الغالب مع شيء من التحوير الصوتي لتناسب النطق العربي إن لم تترجم مع الجذر الأجنبي بالتركيب الإضافي: علم + مرادف الجذر، وقد وردت ضمن مدونتنا في أمثلة عديدة منها: جيولوجيا (géologie)، فيسيولوجيا (physiologie) التي أدمجت أكثر في وزن «فعللة» في فسلجة أيضا. وميتولوجيا (mythologie)، أو حتى بإنهائها بتاء التأنيث لمربوطة في جيومرفولوجيَة (géomorphologie) وطوبولوجيَة (topolo-gie)... نستنتج من هذه الأمثلة أن أصحاب «المنجد» لم يعتمدوا طريقة موحَّدة في صياغة أسماء العلوم المنتهية باللاحقة «logie» إذ جاءت في أكثر من صورة، واقتباس هذه اللاحقة مع الجذر الأجنبي باعتباره مصطلحا مفردا يفضَّل لخفته مقارنة بالتركيب العربي المكافئ رغم أنه يؤدي معناه بوضوح ودقة مع الأسف. أما فيما يخص اللاحقة «graphie» فالأمر نفسه يلاحَظ مع سابقتها، ومن أمثلتها: طبغرافيا (topographie) وجغرافيا/جغرافيَة مع صورة ثالثة وهي صيغة المصدر الصناعي جغرافيَّة (géographie). أما بالنسبة للاحقة «ique» التي تخص الصفات في الأجنبية وتستعمَل أحيانا في تسمية العلوم أو التقنيات فقد وردت عدة مرات في مدونتنا: تكتيك/تكتيكيّة (tactique) وتكنيك (technique)، ميكانيك/ميكانيكيّة (mécanique)، إذاً فقد احتُفظ بها كما هي في الأغلب وزيدت عليها علامة المصدر الصناعي في المثال الأول، وإذا كانت في الأجنبية تؤدي معنيي الاسم والصفة وما يجعلنا نفرق بينهما هو السياق فإنه يزاد عليها في العربية ياء النسبة للصفة للتمييز بين المعنيين مثل: تكنيكيّ (technique) بل وقد تحذف ببساطة وتعوض بمكافئها (ياء النسبة) «تكنيّ» مثلما أورد «المنجد» أيضا للأصل نفسه، وجاء فيه أيضا تكتيكيّ (tactique) وميكانيكيّ (mécanique)، وهذه المقتبسات صارت تحمل علامتين: علامة الصفة الأجنبية وياء النسبة العربية.

وهناك طريقة أخرى للتعبير عن اللاحقة «ique» عندما تتعلق بتسميات العلوم وهو صياغتها كاسم ممدود على منوال المقتبس العربي القديم «كيمياء» فجاء في مدونتنا: جيوفيزياء (géophysique) مثلا.

اقتباس اللواحق «ine»، «aine»، «ate»، «ase»، «ose»، «ique» ، «ite»:

تستخدم هذه اللواحق الأجنبية في صياغة مصطلحات علمية دقيقة أو تسمية منتجات أو مواد مختلفة، وهي تُنقل كما هي ولا مجال لترجمتها لصعوبة إيجاد ما يؤدي معناها في العربية، فصار تداولها في اللغة العلمية على الخصوص أمرا معروفا، وقد أورد «المنجد» من أمثلتها الكثير رغم كونه معجما عاما، نذكر من المقتبسات المشتملة عليها: جليسرين (glycérine)، مورفين (morphine)، نفتالين (naphtaline)، نيكوتين (nicotine)، التومين (ptomaine)، لكتات (lactate)، نترات (nitrate)، زيماز (zimse)، لكتاز (lactase)، ليباز (lipase)، جلوكوز/غلوكوز (glucose)، لكتوز (lactose)، ليفولوز (lévolose)، نتريت (nitrite)، نتريك (nitrique).

جمعنا كل هذه اللواحق لأنها تعالَج بالطريقة نفسها عند محاولة نقلها إلى العربية، ففي كل الأمثلة السابقة احتُفظ باللاحقة باعتبارها جزءا من الاسم الأجنبي، ولا نرى في ذلك مشكلا، ولكن ما هو غير مقبول هو شيوع مركبات ممزوجة ـ وعلى نطاق واسع ـ من خلال إضافة إحدى هذه اللواحق إلى كلمات عربية (أصيلة أو مقتبسة قديما) لتأدية ذلك المعنى العلمي، فهذا يخالف بنية الكلمة في العربية ويؤدي إلى تشويهها، وقد توسع «المنجد» في إيراد أمثلة هذا الإلصاق (الهجين) وصارت ضمن مادته هذه الكلمات وأمثالها: جيفين (ptomaine)، ليفين (fibrine)، نخلين (palmitine)، زيتين (oléine)، زيتات (oléate)، لبْنات (lactate)، لبناز (lactase)، لبنون (lactose)، حامض زيتيك (oléique)...فالأفضل ـ على ما نرى ـ قبول اللفظ الأجنبي بهذه اللواحق في هذه الاستعمالات العلمية ما دامت ضرورية مع العمل على تقريبها من بنية اللفظ العربي ما أمكن، وذلك حتى لا تشيع أكثر تلك المركبات الممزوجة الغريبة على نظام العربية والتي أورد « المنجد» عددا منها على أنها مترادفات مع المقتبسات مثل: جيفين/التومين، لبنات/لكتات.